

تونس تراكم الدين لمواجهة ضغوط الموازنة

إصدار سندات لسداد ديون مستحقة وتمويل حزمة إصلاحات طارئة



الشوارع شاهدة على معارك رفع الدعم

التحقيق نظرا لافتقار تونس إلى قاعدة بيانات شاملة للمواطنين، مما يعسر المهمة.

وتشدد على "تنفيذ كامل خطط الإصلاح بجديّة لإعادة بناء الثقة مع المانحين، خصوصا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وعدم التهاون في فتح الحوار مع اتحاد الشغل ومنظمة الاعراف النقابية تمثل أصحاب المؤسسات، وإدماج التونسيين في قاعدة بيانات لترشيح الدعم وضمان نهاية إلى مستحقيه".

وكان صندوق النقد دعا إلى احتواء الأجر والتحويلات المخصصة للشركات العامة وخفض الدعم، محذرا من أن النقص عن هذه الإجراءات قد يوسع العجز المالي إلى نحو تسعة في المئة من الناتج الإجمالي هذا العام.

وقال الكعكي إن الحكومة ستبني حصصها في بعض الشركات، لكنه لم يحدد أيها منها. وقال "هل الدولة بحاجة إلى امتلاك أسهم أقلية في بعض الشركات؛ وهل هي بحاجة إلى امتلاك حصص في 12 بنكا كما هو الحال".

وتعاني شركات عامة عديدة مثل الخطوط التونسية عجزا كبيرا بسبب سوء الإدارة على مدى سنوات وتحميلها بعبء لا تحتملها، فضلا عن تسيير رحلات إلى وجهات خاسرة.

وقال الكعكي إنه يدرس سبلا ستنجح لاحتواء فاتورة الأجر العامة، مثل تقليص مصدود لأجور الرغبين في ساعات عمل أقل.

وتابع "طرق السيطرة على كتلة الأجر يمكن أن تكون مختلفة، وسيكون ذلك محور نقاش وتمعن".

وكان رئيس الحكومة هشام المشيشي قال إنه لا توجد خطوط حمراء في عملية إصلاح المؤسسات العامة، التي يتجاوز عجزها الستة مليارات دينار، وإن من المقرر إقامة وكالة وطنية للإشراف على إصلاح الشركات.

لكن اتحاد الشغل، النقابة الرئيسية في البلاد، يرفض خصخصة الشركات الكبرى ويدعو إلى تطوير إدارتها وتوفير مناخ تنافسي.

تعي حاجتها إلى إصلاحات لإنعاش الاقتصاد. وتابع أن تونس لم تقرر حجم التمويل الذي تسعى إليه، وأنها تتخذ خطوات لتحسين تصنيفها الائتماني وكسب تأييد صندوق النقد.

وأضاف "اعتقد أن هناك إمكانية حقيقية للنهوض إلى الأسواق لإصدار سندات بقيمة مليار دولار على الأقل خلال 2021، ويمكننا الوصول إلى سندات بقيمة ثلاثة مليارات دولار إذا وجدنا الظروف الملائمة لذلك".



نادر حداد
المستثمرون الدوليون
يعرفون عن تمويل
سندات الدول النامية

وتابع أن تونس ستحتول إلى الدعم الموجه في الأشهر القليلة المقبلة وستعلن عن خطط لإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة.

ووضي يقول إن رواتب الموظفين وصلت إلى "الحد الأقصى"، مضيفا أن الحكومة ستدرس خياراتها لاحتواء الأجر.

لكن أزمة كورونا قد تؤدي إلى تأجيل بعض الإصلاحات لتجنب زيادة الأعباء الاقتصادية على التونسيين.

وقال الكعكي إن الإعانات الموجهة ستشمل توزيع بطاقات رقمية على ذوي الدخل المنخفض، إلى جانب إجراءات أخرى، بهدف وصول الدعم لمستحقيه وتقليل الأعباء عن الدولة.

وتشرف أن مثل هذه البطاقات أقيمت بالفعل جداولها في توصيل الدعم أثناء الفترة الأولى من تفشي الوباء العام الماضي.

وأوضح أن الحكومة تعكف على تقدير عدد مستحقي المساعدة بهذه البطاقات، ومقدار المنتجات التي يجب دعمها، مع تحاشي التسبب في ارتفاع كبير للضخم.

وعلق بقوله إن "هذه المبادرة لتوجيه الدعم وضمان ففاهة إلى مستحقيه صعبة

وأضاف حداد أن "الحكومة لن تنجح في تعبئة الموارد الخارجية دون ضمان أميركي أو غيره، لأن الترتيم السيادي متدهور جدا ولأن المستثمرين الدوليين يعرفون عن تمويل سندات الدول النامية والدول في طور النمو تحسبا من تعمق الأزمة بعد جائحة كورونا".

وأوضح أن "السندات التي تستهدف تونس لن تذهب لتمويل استثمارات أو معالجة إشكاليات الشركات العمومية المتعثرة، وإنما ستذهب لتغطية نفقات الرواتب والقروض المستحقة خلال العام الجاري".

وأشار الخبير إلى أن "العام 2021 سيكون العام الأسنى اقتصاديا حيث سيدفع فيه التونسيون سندات سابقة".

ولفت حداد إلى أن "الحكومات المتعاقبة لم تلزم بتطبيق الإصلاحات الضرورية مثل توجيه الدعم وتخفيف الضغوط على الموازنة العامة والسيطرة على مصاصات الأجر التي تعد الأعلى في العالم".

وتزيد الاحتجاجات التي تهز تونس منذ نحو أسبوعين الضغوط على الحكومة التي تواجه مطالب من المقرضين للشروع في إصلاحات.

وستحتاج تونس في 2021 قروضا بنحو 19.5 مليار دينار، تشمل قروضا أجنبية بحوالي خمسة مليارات دولار.

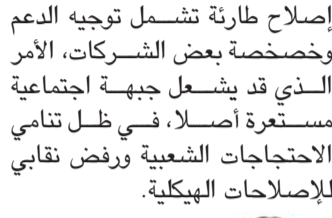
وستصل مدفوعات الديون المستحقة هذا العام إلى 16 مليار دينار، وهو مستوى قياسي، ارتفاعا من 11 مليار دينار العام الماضي وثمانية مليارات في 2019. وكانت لا تتجاوز ثلاثة مليارات في 2010.

وقال الكعكي إن تونس تامل في الحصول على ضمان قرض من الولايات المتحدة لتسهيل مهمتها بسوق السندات.

وأضاف أن الحكومة تأمل في التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج تمويل جديد، وأن المشاورات الأخيرة تحت المادة الرابعة كانت خطوة نحو ذلك.

لكنه أضاف أن تونس لا تريد اتفاقا مع صندوق النقد للتمويل فحسب، إن

يدخل الاقتصاد التونسي خلال العام 2021 أخطر مرحلة على الإطلاق، مع إعلان الحكومة إصدار سندات محلية ودولية بضمن أميركي لتمويل عجز مالي قياسي وسداد مستحقات دين سابقة، وتنفيذ خطة إصلاح طارئة تشمل توجيه الدعم وخصخصة بعض الشركات، الأمر الذي قد يشعل جبهة اجتماعية مستعرة أصلا، في ظل تنامي الاحتجاجات الشعبية ورفض نقابي للإصلاحات الهيكلية.



سناء حدودي
صحافية تونسية

تونس - لجأت تونس إلى الاقتراض، ما من شأنه مراكمة الدين العام الذي تجاوز أصل الخطوط الحمراء، في وقت يشك فيه خبراء في نجاح الخطوة، نظرا لعزوف المستثمرين عن الاستثمار في الدين عالية المخاطر وفي الدول النامية نظرا لعدم قدرتها على تحمل التقلبات، لاسيما في ظل كورونا.

قال وزير المالية والاقتصاد ودعم الاستثمار التونسي علي الكعكي إن تونس ستصدر هذا العام سندات قد تصل إلى ثلاثة مليارات دولار، وتسعى للحصول على ضمان قرض بمليار دولار من إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، بينما تستعد لسداد ديون قياسية في 2021 وتدشّن حزمة إصلاحات عاجلة لإنعاش اقتصادها العليل.

وتكثف الكعكي في مقابلة مع رويترز أن تونس ستصدر أيضا صكوكا (سندات إسلامية) بالسوق المحلية بقيمة 300 مليون دينار في النصف الأول من العام، ورجح أيضا إصدار صكوك بالسوق الدولية في وقت لاحق.

وفي ظل عجز مالي بلغ 11.5 في المئة العام الماضي، ودين عام تجاوز 90 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، تخطط تونس كذلك لإصلاحات عاجلة لمعالجة فاتورة الأجر العامة، التي تقول إنها مرتفعة للغاية، وخفض الدعم وإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة ذات الأداء الضعيف.

وتبلغ الأجر العامة في تونس أكثر من 20 مليار دينار هذا العام، من إجمالي ميزانية البلاد البالغة 52 مليار دينار.

وقال الكعكي "نحن في وضع صعب، لكن هذا لا يعني أننا في وضع لا يسمح لنا بدفع الرواتب أو سداد ديوننا".

ويحتمل لجوء تونس إلى إصدار سندات محلية وخارجية في آن واحد دلالات مالية عن عمق انخراط الوضع المالي وشح مصادر التمويل. وفي هذا السياق قال الخبير الاقتصادي نادر حداد في تصريح لـ "العرب" إن "الخطوة تعمق المديونية حيث سيكون ثلثا المبلغ المطلوب من السوق المالية العالمية، مما سيفاقم فاتورة الدعم والدين الخارجي الذي تجاوز نسبة 100 في المئة من الناتج المحلي الخام".

إمارة الشارقة تستقطب مشروعا عقاريا إماراتيا ضخما

فورة سكانية مدفوعة بتزايد أعداد العمالة وفتح باب التجنيس

يتزايد زخم الإسكان في إمارة الشارقة في الإمارات حيث تتواجد أعداد كبيرة من العاملين، بالتوازي مع تباطؤ في نمو العقارات في جارتها دبي التي تكافح نقص الطلب، غير أن خبراء يتوقعون انتعاشه مرتقبة، خصوصا بعد إقرار الحكومة فتح باب التجنيس ما من شأنه دعم أنشطة الإسكان.

دبي - أعلنت شركة تطوير عقاري كبرى في الشارقة عن مشروع سكني كبير باسم "مسار" بالتزامن مع إعلان مؤسسة أبحاث للتسويق بان جارتها دبي تواجه تراجعاً في الأسعار يعكس قلة الطلب على العقارات.

أطلقت شركة عقارية بالإمارات مشروعا فاحرا مسورا بثمانية مليارات درهم (2.2 مليار دولار) في إمارة الشارقة. وتتجاوز إمارة الشارقة مع إمارة دبي حيث تتواجد أعداد كبيرة من العاملين الذين ينتقلون يوميا من الشارقة وعمّان إلى دبي، ويفضل الكثير من هؤلاء العاملين، خصوصا القادمين من بيئات عربية بالدرجة الأولى، مجتمعاً أقل اختلاطاً من الذي يجدونه في دبي.

ويتسبب قرار اتخذته حكومة الإمارات مؤخرا بتسهيل إجراءات التجنيس في زيادة الإقبال على شراء العقارات، ويتسبب هذه الخطوة، التي تعد نادرة في دول الخليج حيث إمكانية منح الجنسية محدودة للغاية، لهؤلاء بالاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية.

ويشجع قرار اتخذته حكومة الإمارات مؤخرا بتسهيل إجراءات التجنيس في زيادة الإقبال على شراء العقارات، ويتسبب هذه الخطوة، التي تعد نادرة في دول الخليج حيث إمكانية منح الجنسية محدودة للغاية، لهؤلاء بالاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية.

ويشجع قرار اتخذته حكومة الإمارات مؤخرا بتسهيل إجراءات التجنيس في زيادة الإقبال على شراء العقارات، ويتسبب هذه الخطوة، التي تعد نادرة في دول الخليج حيث إمكانية منح الجنسية محدودة للغاية، لهؤلاء بالاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية.

ويشجع قرار اتخذته حكومة الإمارات مؤخرا بتسهيل إجراءات التجنيس في زيادة الإقبال على شراء العقارات، ويتسبب هذه الخطوة، التي تعد نادرة في دول الخليج حيث إمكانية منح الجنسية محدودة للغاية، لهؤلاء بالاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية.

ويشجع قرار اتخذته حكومة الإمارات مؤخرا بتسهيل إجراءات التجنيس في زيادة الإقبال على شراء العقارات، ويتسبب هذه الخطوة، التي تعد نادرة في دول الخليج حيث إمكانية منح الجنسية محدودة للغاية، لهؤلاء بالاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية.

ويشجع قرار اتخذته حكومة الإمارات مؤخرا بتسهيل إجراءات التجنيس في زيادة الإقبال على شراء العقارات، ويتسبب هذه الخطوة، التي تعد نادرة في دول الخليج حيث إمكانية منح الجنسية محدودة للغاية، لهؤلاء بالاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية.

ويشجع قرار اتخذته حكومة الإمارات مؤخرا بتسهيل إجراءات التجنيس في زيادة الإقبال على شراء العقارات، ويتسبب هذه الخطوة، التي تعد نادرة في دول الخليج حيث إمكانية منح الجنسية محدودة للغاية، لهؤلاء بالاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية.

ويشجع قرار اتخذته حكومة الإمارات مؤخرا بتسهيل إجراءات التجنيس في زيادة الإقبال على شراء العقارات، ويتسبب هذه الخطوة، التي تعد نادرة في دول الخليج حيث إمكانية منح الجنسية محدودة للغاية، لهؤلاء بالاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية.

ويشجع قرار اتخذته حكومة الإمارات مؤخرا بتسهيل إجراءات التجنيس في زيادة الإقبال على شراء العقارات، ويتسبب هذه الخطوة، التي تعد نادرة في دول الخليج حيث إمكانية منح الجنسية محدودة للغاية، لهؤلاء بالاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية.

ويشجع قرار اتخذته حكومة الإمارات مؤخرا بتسهيل إجراءات التجنيس في زيادة الإقبال على شراء العقارات، ويتسبب هذه الخطوة، التي تعد نادرة في دول الخليج حيث إمكانية منح الجنسية محدودة للغاية، لهؤلاء بالاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية.

ويشجع قرار اتخذته حكومة الإمارات مؤخرا بتسهيل إجراءات التجنيس في زيادة الإقبال على شراء العقارات، ويتسبب هذه الخطوة، التي تعد نادرة في دول الخليج حيث إمكانية منح الجنسية محدودة للغاية، لهؤلاء بالاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية.

ويشجع قرار اتخذته حكومة الإمارات مؤخرا بتسهيل إجراءات التجنيس في زيادة الإقبال على شراء العقارات، ويتسبب هذه الخطوة، التي تعد نادرة في دول الخليج حيث إمكانية منح الجنسية محدودة للغاية، لهؤلاء بالاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية.

ويشجع قرار اتخذته حكومة الإمارات مؤخرا بتسهيل إجراءات التجنيس في زيادة الإقبال على شراء العقارات، ويتسبب هذه الخطوة، التي تعد نادرة في دول الخليج حيث إمكانية منح الجنسية محدودة للغاية، لهؤلاء بالاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية.

وكانت الحكومة الكويتية قد قالت إنها تتوقع عجزا بمقدار 12.1 مليار دينار (نحو 40 مليار دولار) في موازنة الدولة للعام المالي 2021 - 2022.



يوسف سليمان الفوزان
التعديل ينسجم مع ما هو مطبق في المطارات العالمية

وقالت وزارة المالية، إن الموازنة تتضمن نفقات بمقدار 76 مليار دولار. فيما تقدر الموازنة الإيرادات المتوقعة بنحو 36 مليار دولار.

وضاعفت أزمة فايروس كورونا وانهارت أسعار النفط الضغوط على الحكومة الكويتية لتسريع الإصلاحات الاقتصادية وترشيح الإنفاق، بعد أن فشلت محاولاتها السابقة بسبب اعتماد معظم المواطنين على الوظائف الحكومية.

الكويت ترفع رسوم خدمات المطارات لتعزيز إيراداتها غير النفطية

وكان مجلس الوزراء الكويتي قد أعلن الاثنين الماضي عن تأجيل الانتقال إلى المرحلة الثانية من خطة تشغيل مطار الكويت الدولي إلى إشعار آخر، بعدما كانت مقررة في الأول من فبراير 2021، وذلك بهدف الحد من انتشار فايروس كورونا إثر رصد حالتين مصابتين بالسلالة المتحورة من الفايروس بعد عودتهما من بريطانيا.

وأعدت الكويت تشغيل مطارها الدولي في الأول من أغسطس الماضي بنسبة 30 في المئة من طاقته الاستيعابية بعد إغلاق دام نحو ستة أشهر.

وكان من المقرر أن تنتهي المرحلة الأولى من خطة إعادة تشغيل المطار في 31 يناير 2021 للانتقال إلى المرحلة الثانية ورفع نسبة التشغيل إلى 60 في المئة ويعد ركاب لا يزيد عن 20 ألف راكب، على أن يستعيد المطار نشاطه بنسبة 100 في المئة في الأول من أغسطس القادم.

وأوضح الفوزان أن الرسوم المطبقة في مطار الكويت تعتبر الأدنى مقارنة مع ما هو مفروض في المطارات العالمية والإقليمية وسترتفع لتصبح ثلاثة دنانير للراكب المغادر ودينارين للراكب القادم، لتحملها شركات الطيران العاملة في مطار الكويت الدولي اعتبارا من أول يونيو المقبل.

وتابع أن المطارات في العالم أصبحت من أبرز القطاعات الاقتصادية لتحقيق إيرادات إضافية للدول، مبينا أن "القرار يأتي خطوة في اتجاه تعزيز الإيرادات غير النفطية للبلاد".

وأكد الفوزان أن الهدف من القرار هو تطوير الخدمات ورفع مستوى القدرات والإمكانيات في مطار الكويت الدولي، مشيرا إلى أن الرسوم الجديدة تأتي لخلق نوع من التوازن بين التكاليف التي تتحملها الدولة لتشغيل المطار وبين الإيرادات المحققة نتيجة الخدمات المقدمة للشركات.

الكويت - لجأت الحكومة الكويتية إلى إقرار رفع رسوم خدمات المطار في محاولة لجلب إيرادات وسد فجوة التمويل في ظل شح الموارد وعجز قياسي في الميزانية حيث تسعى الدولة إلى جمع عوائد لتجاوز ضغوط تهوي أسعار النفط.

وأعلنت الإدارة العامة للطيران المدني في الكويت رفع رسوم خدمات المطار المفروضة على القادمين والمغادرين ابتداء من أول يونيو القادم، في خطوة لتعزيز الإيرادات غير النفطية.

وتنقلت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية (كونا) عن المدير العام للإدارة العامة للطيران المدني يوسف سليمان الفوزان، قوله إن "تعديل رسم خدمات المطار والركاب يأتي انسجاما مع ما هو مطبق في المطارات العالمية من رسوم تفرضها الدول على شركات الطيران نظير الخدمات التي تقدم إلى هذه الشركات".



جاذبية العقارات تحفز خطط الإسكان